Warith Scientific Journal

دور تقنيه الانفاق العام لتخفيض العجز في الموازنة العامة في العراق للفتردة من (2011-2021)

The role of public spending technology inreducing the deficit in the general budget in Iraq for the period(2011-2021)

أ.م.د لطفي جبار زغير
Dr. Lotfi Jabar Zaghair
جامعة سومر / كلية الإدارة والاقتصاد
Sumer University / College of Administration and Economics
L.jabar@uos.edu.iq

م.م. صلاح فرحان مزعل
Asst. Lect. Salah Farhan Muzail
جامعة سومر / كلية الإدارة والاقتصاد
Sumer University / College of Administration and Economics
slahf834@gmail.com

م.د علي فاخر كاظم
Dr.Ali Fakher Kazim
جامعة سومر / كلية الإدارة والاقتصاد
Sumer University / College of Administration and Economics
aliali.rr201717@gmail.com

المستخلص

تسعى الدولة الى اعتماد المفاهيم الحديثة للأنفاق حيث يعد زيادة الانفاق العام واساليب إدارتها من أهم التحديات التي تواجه الدولة لتأثيرها على الموازنة العامة للدولة ومن هذه المفاهيم هو تحقيق الهدف التي خرجت من اجله النفقة و مقدار المنفعة الاجتماعية والمردود الاقتصادي وتقليل الهدر بالمال العام, فيهدف هذا البحث الى تقليل أو ازالة الهدر بالمال العام وما يصاحبه من اثار سلبيه على الموازنة وقد توصل البحث الى ان تقنية الانفاق العام تحقق تقليل بالإسراف وتعمل على الحد من العجز بالموازنة العامة مما يؤدي بدوره الى مساعده الايرادات العامة ويوصي الباحثون بالاعتماد تقنيه الانفاق العام لتحقيق الاهداف المرجوة.

الكلمات المفتاحية / تقنية الانفاق العام، الموازنة العامة، تخفيض العجز.

Abstract

The state seeks to adopt modern concepts of spending, as increasing public spending and methods of managing it are among the most important challenges facing the state due to their impact on the state's general budget. Among these concepts is achieving the goal for which the expenditure was issued, the amount of social benefit and economic return, and reducing waste of public money. This research aims to reduce or eliminate waste of public money and its negative effects on the budget. The research concluded that public spending technology achieves a reduction in extravagance and works to limit the deficit in the general budget, which in turn leads to helping public revenues. The researchers recommend adopting public spending technology to achieve the desired goals.

Keywords / Public spending technology, general budget, reducing the deficit.

المقدمة

الأصل إن كل زيادة في الأنفاق العام تعني زيادة نصيب الفرد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة للمجتمع مثل خدمات الصحة والتعليم والإدارة العامة وما الى ذلك، التي تنعكس بشكل زيادة في رفاهية المجتمع، لكن هذا التلازم لا يحدث دائماً، إذ انه ليس كل أنفاق عام هو ذو مردود إيجابي، حيث أن كثيراً من مجالات الأنفاق العام ينطوي على إسراف وتبذير شديدين (Latfe، 2017) . والى ابعد من ذلك قد يبلغ حد التبديد للأموال العامة، الامر الذي يتطلب اعادة النظر في عملية الانفاق العام برمتها، بحيث لابد من استخدام الموارد العامة بشكل أكثر كفاءة بما يحقق مردودا ايجابيا للاقتصاد القومي

والمجتمع، ومن هنا يمكن القول بضرورة تقنية الأنفاق وترشيده، وليس المقصود بترشيد الأنفاق العام أحداث خفض مفاجئ في هذا الأنفاق، او كبح نموه بشكل كبير، الأمر الذي ينجم عنه إرباك في الإدارة العامة للدولة، بل التركيز على نوعية النفقة وعائدها، أي يعني زيادة كفاءة الأنفاق العام إلى أعلى درجة ممكنة وهو ما يعني الحصول على أفضل النتائج، والغاية النهائية هو رفع رفاهية الفرد والمجتمع، أي إن يتطلب إن يكون الأنفاق العام مستندا إلى قاعدة الاقتصاد التي توجب أن يحقق الانفاق العام أعلى درجة من الرفاهية بأقل كلفة ممكنة.(Zhang&others,2021).

منهجيه البحث

مشكله البحث

تتمثل مشكلة البحث زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة مما يؤدي الى عجز في الموازنة العامة هذا يتطلب بحث عن وجود أليه او تقنيه لتخفيض العجز بالموازنة العامة اذا يتجلى دور تقنية الانفاق العام لتخفيض العجز بالموازنة العامة لحل هذه الإشكالية من خلال ضبط الانفاق العام وبالتالي تخفيض العجز بالموازنة العامة ولمعرفة دورها يكون من خلال السؤال التالي هل لتقنية الانفاق العام دور في خفض الانفاق العام للموازنة العامة للدولة في العراق ؟

اهميه البحث

تنبع اهميه البحث من اهميه الحفاظ على المال العام من خلال ترشيد وتقليل الانفاق العام بواسطة استعمال ادوات واساليب حديثه مبتكره التي من خلالها يُمكن معرفه مقدار ما تحققه النفقات من مردود اجتماعي واقتصادي.

هدف البحث

1- بيان المرتكزات المعرفية لمفهوم تقنية الانفاق العام ودوره في تخفيض العجز بالموازنة العامة في العراق .
2 - بيان اساليب تطبيق مفهوم تقنيه الانفاق من خلال ادوات التخفيض العجز بالموازنة العامة في العراق.

فرضيه البحث

يستند البحث الى فرضيه رئيسيه مفادها تساعد تقنيه الانفاق العام بتخفيض العجز في الموازنة العامة للعراق.

حدود البحث

اعتمدت في الحدود الزمانية للمدة(2011-2021) اما الحدود المكانية تناولت وزارة المالية العراقية دائرة الموازنة .

تقنية الانفاق العام

مفهوم تقنية الانفاق:

ترتكز النفقات العامة على أداة أساسية مفادُها هو ان عملية الانفاق هي ليست مجرد صرف الأموال والحصول على الخدمات العامة ودون التميز فيما بين الايرادات من هذهِ النفقات، فالنفقة يُنظر لها من ثلاث محددات ضرورية وهي:

- تحقيق الهدف الذي خرجت من أجلهِ النفقة.
- تحديد مقدار المنفعة الاجتماعية واختيار الافضل بين النفقات استنادا لتلك المنفعة.
- تحديد المردود الاقتصادي المُتحقق هذهِ النفقة. وبالتالي سيعتمد توزيع النفقات العامة على المشاريع الاقتصادية والخدمية على الآلية التي بإمكانها أن تُحقق تلك المُحددات، وهذا يتطلب استعمال تقنية من أجل استخدام الاموال العامة بشكل أمثل (Yasin, 2011).

والسؤال هنا: ما المقصود بتقنية الانفاق العام؟ وتعني النظر الى إيراد النفقة العامة وانتاجيتها وليس النظر لها كحجم فقط، إذ تعنى استعمال الاساليب الحديثة والجديدة والمبتكرة التي يمكن بواسطتها معرفة المقدار الذي تحققه النفقات العامة من مردود اقتصادي واجتماعي، وتتم عملية المفاضلة على أساس اوجه الانفاق، حيثُ أنَّ عملية الانفاق العام لا تُعتبر مجرد صرف الأموال على الخدمات العامة ومن دون التميز في ما بين تلك العوائد لهذهِ النفقات وانتاجيتها، وبالتالي يُمكن النظر للنفقة من خلال بعض المحددات، إذ يتم توزيع النفقات آلية معتمدة ، حيثُ أنَّ التوزيع للنفقات العامة يتم على اساس مدى مساهمة هذهِ القطاعات الاقتصادية في اشباع الحاجات العامة من ناحية، ومن ثمَّ ما مدى مساهمة هذا القطاع وما يمارسه من آثار اقتصادية ايجابية في الناتج القومي من ناحية أخرى, وبالتالي يتحقق لنا الاستخدام الأمثل للموارد العامة. وهنا يمكن تعريف تقنية الانفاق العام على أنها المُتابعة باستمرار لجميع الآثار التي تُخلفها النفقة العامة وذلك من عن طريق إيراد النفقة الاقتصادي والاجتماعي مع دراسة تلك الآثار وبشكل دوري لغرض التأكد من ان هذهِ النفقة حققت غرضها أم لا، وهنا يكون التخصيص للموارد العامة أكثر دقة وتفصيل واعلى مردودات، وتعظم الإنتاجية للنفقة العامة (Mandl,&other,2008).

وبذلك يمكن التميز في ما بين التقنية والتقنين، إذ يركز التقنين على تخفيض الانفاق العام وذلك من حيث الحجم ولغرض معالجة الخلل والضعف في الموازنة العامة، وكما يوجد هناك نوعين من الانفاق وهما: الانفاق التشغيلي والانفاق الاستثماري فينبغي اعتماد التوليف المناسب بينهما وذلك من أجل تحقيق الاشباع الافضل للحاجات العامة ومع المستوى المناسب من الانفاق الاستثماري لدعم النشاط الاقتصادي، وذلك بأقل ما يُمكن من الانفاق لغرض تحقيق المبدأ العام للأنفاق الحكومي أي بمعنى تخصيص النفقات على قدر الاحتياجات العامة لتحقيق اقصى المستويات من المنافع الاجتماعية، والابتعاد عن الاسراف والتبذير ويتحقق ذلك من خلال التزام الحكومة باعتبارات أساسية تستدل بها لتقييد الانفاق العام والتزامها بمبدأ الاقتصاد للأنفاق العام، ومن أبرزها ما يأتي: (al-Rubaie&Ahmed,2023).

•اعتماد الرقابة على الانفاق وبشكل مستمر والتي تُمارس من خلال السلطة التنفيذية (رقابة ادارية) وأيضاً عن طريق هيئات مُستقلة مثل ديوان الرقابة المالية الاتحادي، وبالإضافة للرقابة البرلمانية.

•الأخذ بالحسبان الحاجات العامة الفعلية، حتى لا تتحمل الحكومة أي نفقات إلا إذا كانت مُلحة وبالقدر الذي يحقق المنافع الاجتماعية العامة، وهذا يعني انه لا تشتمل الموازنة العامة للدولة آية نفقات وانما فقط النفقات الضرورية التي تحقق منفعة أكثر وبأقل نفقة مُمكنة.

•العمل على زيادة انتاج النفقات العامة، ويتم ذلك بوسطة مؤشرات معينة، وتقوم هذه المؤشرات على اساس وضع اهداف معينة للموازنة العامة ومِنْ ثَمَّ تحديد هذهِ النفقات العامة وتسليط الضوء على الاهداف وبيان تلك النتائج المُتحققة منها. (Fettouche,2023).

من جهة أخرى، إنَّ استخدام التقنيات الحديثة والاساليب المتطورة لغرض تتبع الآثار والنفقات العامة وما يمكن تحقيقه من نتائج هو أمر مهم جدا وذلك من اجل اعادة توجيه النفقات العامة نحو المجالات الاكثر أهمية عوضاً من المجالات الغير ضرورية، سوف ينجم عنه ما يأتي: (Alhusseinawi&other,2008).

•إنّ تقنية الانفاق الحكومي تؤدي إلى تحرير الكثير من الموارد الخدمية والسلعية التي بالإمكان الاستفادة منها لأغراض الاستثمار والاستهلاك من قِبَلْ القطاع الخاص، فضلاً عن تخفيض العجز في الموازنة العامة وتقليل الطلب الكلي الذي يؤدي في انخفاض في معدلات التضخم.

•إنَّ تقنية الأنفاق الحكومي سوف تسمح للقطاع الخاص العمل بحرية أفضل وبصورة أكثر فعالية، وتُقلِّل من أثر المزاجية التي تحدث نتيجة التدخل الحكومي في الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

• كذلك تشمل تقنية الأنفاق العام، آلية لغرض دعم الإيرادات العامة ويتم ذلك عن طريق إعادة النظر في السياسات العامة للمشروعات ومن حيث تسعير منتجاتها والعمالة العاملة فيها وما هو مستوى التوظيف وحقها في الاستثمار الاقتصادي الفائض المتحقق منها لغرض تطويرها ودعمها كي تستطيع المنافسة مع القطاعات الخاصة المحلية والأجنبية (Akinsola,& Odhiambo,2014).

•إنَّ تقنية الانفاق العام ستعمل على اختيار الحكومة الافضل في الانفاق ولا سيما في مجال الانفاق الاستثماري، اذ يتمثل في تطوير البُنى التحتية وكذلك المشروعات الاخرى التي تساعد في تشجيع النشاطات الاقتصادية الخاصة، بدلاً من الانفاق الذي يستبعد الانفاق الاستثماري الخاص ويعمل على تخفيضه، وهذا الامر بحد ذاته تنجم عنه اثار سلبية تؤثر على الانفاق الكلي، اذ ينبغي ان يكون ذو تأثير ايجابي وهذا ما يسمى بظاهرة الازاحة للداخل بمعنى الانفاق العام يقوم بدعم الانفاق الخاص ويتكامل معهُ لغرض تعزيز دوره في عمليات التنمية الاقتصادية من أجل توجيه الحكومة نحو اقتصاد السوق وليس الاستثمار في مجال يقوم بمنافسة النشاط الاقتصادي الخاص والحد من دوره مما يؤدي الى العمل على ازاحته وعرقلة مسيرته وهذا ما يسمى بظاهرة الازاحة للخارج وبالتالي ينعكس الاثر السلبي على النشاط الاقتصادي الخاص برمته، وهذهِ عملية الاصلاح لا يمكن ان تكون فعالة ومؤثرة ما لم تُستكمل بإصلاحات على مستوى الايرادات العامة وخصوصاً الاصلاح الضريبي وهذا ما سيتم مناقشته في المحور التالي (Teera& Hudson,2004).

سبل تطوير وسائل الإيرادات العامة

إنَّ الايرادات العامة تشكل القيد الرئيس على الانفاق العام عن طريق ما يتم توفره من مصادر مالية لهذا الانفاق، وايضاً تُمثل احدى مظاهر تدخل الحكومة في النشاطات الاقتصادية لما تعكسهُ تلك نسبة الايرادات العامة على الناتج والمؤشر المحلي الاجمالي في ذلك، إذ يتعين على الحكومة لغرض إصلاح سياسة الأنفاق الحكومي أن تقوم بإتباع سبل أكثر فعالية وكفاءة لتحسين الإيرادات العامة، وكذلك بهدف دعم وتعزيز وضع الموازنة الحكومية، ويتم ذلك عن طريق تنفيذ الحكومة الى عدد متنوع من ضرائب جديدة وكذلك توسيع القاعدة الضريبية عِوضاً من ارتفاع الاسعار الضريبية التي تساهم في ارتفاع معدلات التهرب الضريبي، ويتمركز هدف الإصلاح الضريبي حول ثلاث نقاط أساسية وهي كالآتي :

• زيادة نسبة الايرادات الضريبية عن طريق توسيع الوعاء الضريبي لأنها تُمثل مصدراً مهماً وفعالاً ومستمراً للإيرادات الحكومية.

• تعدَّ الضريبة من ادوات السياسة المالية واداة فعالة ذات تأثير اقتصادي مهم.

الموازنة العامة

اولاً / ما المقصود بالموازنة العامة:

عرفها (Garrison) بأنها خطة مفصلة لغرض استحصال الموارد المالية وأيضاً الموارد الأخرى واستخدامها خلال مدة زمنية مُحددة، وعادةً ما يتُمَّ التعبير عن هذهِ الخطة المستقبلية كمياً ورقمياً (العريني، 2007 :12). إنَّ الموازنة تُعدَّ إحدى الوسائل المهمة التي تستعمل من قبل مؤسسات القطاع الخاص والعام على السواء لغرض التخطيط والرقابة ومن ثم تقييم الأداء وبالإمكان يكون تأثير الموازنات بشكل ملموس على مُختلف القطاعات، إذْ يتأثر المواطن العادي في موازنة الدولة، فانَّ الموازنة تعتبر خطة مالية ومستقبلية تُستخدم كأداة (اللوزي، 2018: 38).

مما تقدم يمكن تعريف الموازنة العامة (هي برنامج أو وثيقة تمثل خطة مالية، اقتصادية، اجتماعية وتقوم السلطة التنفيذية بإعدادها وعلى وفق السياسة العامة للدولة ومن ثمَّ تُصادق عليها السلطة التشريعية وتتضمن تلك الوثيقة نفقات عامة مُقدرة وإيرادات عامة مُتوقعة والتمويل في حالة عدم تساوي الإيرادات وكذلك النفقات العامة ولفترة زمنية معينة وغالباً ما تكون سنة مالية واحدة).

ثانياً / أهمية الموازنة العامة:

إنَّ أهمية أعداد الموازنة تظهر للدولة وبالنظر للاعتبارات التالية كما حددها (هادي ،2019: 184-185):

1. تُعدَّ أداة فعالة في تنفيذ السياسة المالية للدولة، فيمكن من خلالها معالجة الآثار الناجمة عن الكساد والتضخم، وذلك بواسطة التحكم في قيمة الضريبة المفروضة وبالتأثير على الطلب الكلي ومن بعدها يتمَّ ضبط الإنفاق العام.
2. تُمكِّن السلطة التشريعية من الإشرافِ على السلطةِ التنفيذية ومحاسبتها كونها تُعتبر أداة رقابية فعَّالة.
3. بالإمكان استخدامُها بوصفها أداة فعالة من أجل حمايةِ المنتج الوطني من منافسة السلع والمنتجات التي يتم استيرادها من خارج البلد وذلك من خلال فرض وجباية الرسوم الجمركية والضرائب.
4. تعدَّ أداة فعالة للتنسيق فيما بين الأنشطة للأجهزة الحكومية (مؤسسات وزارا ت وهيئات مختلفة.
5. تعتبر أداة اجتماعية فعالة جدا، يمكن من خلالها إعادة توزيع الدخل فيما بين طبقات المُجتمع.

ثالثاً / خصائص الموازنة العامة:

إنَّ الموازنة العامة للدولة تتميز بالكثير من الخصائص ومنها ما يلي: (محمود وصبيح ,2022 :281)

1- تُعتبر الموازنة صك فيه نفقات وإيرادات الدولة، لذلك هي خطة لسنة مالية قادمة وفي هذا الصك يُقدر ما سيدخل من إيرادات للدولة وما ستحتاج اليه من نفقات وخلال فترة محددة غالباً تكون سنة.
2- تعتبر الموازنة صك يُجاز بموجبها الجباية والانفاق الى السلطة التشريعية وبالنيابة عن الشعب ، والاجازة هذهِ تكون مُحددة الأجل عادةً سنة مالية مُقبلة ،فضلا عن انها إجازة من حيث شمولها ومداها ، إذ إنها تُلزم الحكومة على أن تقوم بتحصيل جميع الايرادات المُحددة كذلك ولا تتجاوز الانفاق الاعتمادات المحددة لها .
3- عادة م تكون الموازنة محددة المدة (سنوية)، حيث أن صرف النفقات وجباية الايرادات تكون بأمر من السلطة التشريعية ويعطى عن سنة واحدة.
4- الموازنـة تعد صـك تشريعي، فهي وثيقة أو صك أو سند أو برنامج عمل إداري، وأن الموازنة بالحقيقة تتألف من قانون الموازنة فضلا عن الجداول التفصيلية ملحقة بها.

رابعاً / أهداف الموازنة العامة للدولة:

هدف الموازنة العامة هو تحقيق الآتي: (سدخان, 2019 :35)

1. المُساهمة في تحقيق خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
2. تحسين مستوى الأداء للخدمات الحكومية.
3. توفير الاستقرار الى العاملين.
4. توفير المستلزمات الإنتاجية وكذلك توفير الخدمات للأجهزة الحكومية.
5. تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية.
6. توفير المعايير الضرورية واللازمة من أجل قياس كفاءة الأداء الحكومي.
7. ترشيد الانفاق الحكومي.

خامساً/ أنواع الموازنات العامة للدولة:

تعتبر اليوم الموازنة العامة وظيفة تشكيلية تجمع عدة أهداف، فظهرت عدة أنماط للموازنة العامة مما أستوجب الالمام بها لغرض فهم الأبعاد السياسية لها من ناحية، فضلا عن تعزيز الأداء السياسي الى أعضاء المؤسسة التشريعية من ناحية اخرى، إذ مرَّت الموازنة العامة بعدة مراحل بدءً من الموازنة التقليدية ومن ثُمَّ التحول التدريجي للموازنات الحديثة وهي كما يلي: (اللوزي، 2018: 15)

1. الموازنة التقليدية (موازنة البنود أو موازنة الرقابة)
2. موازنة البرامج والأداء (موازنة الادارة).
3. موازنة التخطيط والبرمجة.
4. الموازنة الصفرية (الأساس الصفري).
5. الموازنة التعاقدية.

سادساً / العناصر الأساسية للموازنة العامة:

بالإمكان تحديد العناصر الأساسية للموازنة كما في ادناه والذي بيَّنها (محمد الحلو،2017، 22):

1. تقدير النفقات العامة: تتمثل النفقات العامة بتكاليف أداء الخدمات العامة فهي كثيرة ومتنوعة وتنقسم على مالية وتعليمية واجتماعية وثقافية وأمنية... الخ وغيرها من الخدمات المختلفة من دولة لأخرى وحسب المستوى الثقافي والمالي والاجتماعي لكل دولة.
2. تقدير الإيرادات العامة: وتشمل ما تحصلهُ الدولة من جباية الأموال سواء يتم تحصيلها من الضرائب أو من الرسوم أو من الأرباح أو من خلال بعض الأنشطة الاقتصادية التي تُمارسها الدولة بالإضافة للمساعدات.
3. تعيين مصادر تمويل العجز: عند مُقابلة الإيرادات المتوقعة مع المصروفات المقدرة ينجم إما عجز أو فائض للموازنة، وفي بعض الدول وخصوصاً الدول النامية فإنها تُعاني من عجز بالموازنة، فعلى وزارة المالية البحث عن المصادر الأخرى لغرض تمويل هذا العجز في حالة حصوله.

ثالثا / دور تقنية الانفاق العام في تخفيض العجز الموازنة العامة

جدول (1) مفهوم العجز للموازنة العامة

ت	العجز	مفهوم العجز
1	العجز الكلي	مجموع النفقات العامة أكبر أو يتجاوز على مجموع الإيرادات العامة
2	العجز الهيكلي	هو حالة الاستمرار للعجز المالي ولسنوات مُتتالية وبشكل مُستمر
3	العجز الجاري	ويعني ان العجز في موازنة الدولة يُختصر على نفقات وإيرادات جارية بمعنى زيادة النفقات الجارية على مقدار الإيرادات الجارية
4	العجز المؤقت	هو عدم توافق الايرادات العامة للدولة مع النفقات العامة زمنياً

5	العجز المخطط	يُشير إلى سلسلة من الاجراءات تتخذها الحكومة عندما يتعرض الاقتصاد إلى كساد أو أزمة اقتصادية ناتجة عن تدهور في حجم الطلب فهذا الأمر يدفع الحكومة الى زيادة النفقات الجارية على مقدار الإيرادات الجارية

إعداد الباحثين بالاعتماد على (هادي وناصر: 2019, 4).

أسباب عجز الموازنة العامة في العراق

1. هُناك العديد من الأسباب أدت إلى ظهور عجز بالموازنة العامة للدولة وفي مقدمتها، الاختلال الهيكلي في الإنفاق العام والإيراد العام (الجوزي: 2014 ,50) .
2. الزيادة في حجم الإنفاق التشغيلي يعد الاسباب المباشرة في تفاقم وحدوث العجز في الموازنة (علي وناصر 2018, 15).
3. إنَّ الموازنة العامة الاتحادية تُعاني من عدة مشاكل ساهمت بطريق شتى في حدوث ظاهرة العجز المالي ومنها الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية من أجل تكوين الإيرادات العامة، فضلاً عن ضعف مُساهمة الإيرادات السيادية من رسوم وضرائب في تمويل الموازنة العامة للدولة، والزيادة في النفقات الأمنية التشغيلية وتقليل النفقات الأمنية الاستثمارية، وكذلك نوعية الموازنة المستخدمة هي بدائية .
4. ارتفاع معدلات حجم التهرب الضريبي نتيجة الممارسات للفساد إذ يؤدي إلى زيادة العجز في الموازنة العامة للدولة وبالتالي الى ضعف مستوى الإنفاق العام مما يتسبب الفساد بخفض الإيرادات العامة وزيادة النفقات العامة (سلطان ومحمد:2018 ,24).

وعلى وفق ما سبق ينبغي أن تعمل الحكومة على عملية تقنيين الأنفاق العام ومصادر التمويل له وعلى وفق خطط مدروسة تُلبي الاحتياجات العامة للشعب كيف ما تقتضيها السياسة العامة للدولة ومن دون الضرر بمصالح الأطراف الأخرى، مثلا على حساب دافعي الضرائب يمكن زيادة الأنفاق الحكومي، كما يمكن زيادته في الوحدات الاقتصادية وعلى حساب الإيرادات وجميع هذهِ السياسات من شأنها أن تُثقل من كاهل المواطن أولا وأخيرا. ويأتي دور المحاسبة الحكومية ضمن هذا السياق ليأخذ على عاتقه تنظيم أوجه التخصيص والأنفاق ومن ثَمَّ تقييم نتائج الأداء، بالإضافة عن توفير المعلومات اللازمة لغرض تلبية احتياجات مُتخذي القرارات. ويتم من خلال تطوير وتحسين آليات إعداد الموازنة العامة، إذ لم تُعد الموازنة مُجرد تقدير أرقام حسابية الى بنود النفقات والايرادات العامة، بل هذا المفهوم تطور لتصبح النظرة الحديثة لمعنى الموازنة بأنها أفضل وسيلة لاتخاذ قرارات المفاضلة والتخصيص لاستنادها لمبدأ الأولويات في ظل التحديات البيئية.

تحليل مؤشرات الانفاق العام ومؤشرات الموازنة العامة في العراق للمدة (2011-2021)

مؤشرات الانفاق العام يتم تحليل مؤشرات الانفاق العام من خلال مؤشرات عدة وسيتم الاقتصار هنا على البعض من هذه المؤشرات ذات العلاقة بموضوع البحث وهي

أ- مؤشر الإيرادات الريعية النفطية تعد احدى طرق قياس سياسة الانفاق العام في البلد، اذ تعد الايرادات النفطية من اهم المصادر المعتمدة لتوفير الجانب المالي في الدولة ، فعندما تكون النسبة من الايرادات النفطية للايرادات العامة كبيرة يدل ذلك على عدم تفعيل مصادر أخرى للإيرادات العامة.

جدول (2)الايرادات النفطية ونسبتها من الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي للمدة (2011-2021)
في الاقتصاد العراقي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)

السنة	الايرادات النفطية	إلايرادات العامة	الناتج المحلي الاجمالي	نسبة الإيرادات الريعية / الإيرادات العامة (%)	نسبة الايرادات الريعية/الناتج المحلي الاجمالي (%)
2011	98,090,670	103,989,088	217,327,107	94.32784909	45.13503693
2012	116,597,076	119,817,223	254,225,490	97.31245065	45.86364491
2013	110,877,54	113,840,075	273,587,529	97.39763611	40.52726468
2014	97,072,410	97,618,557	266,332,655	99.44052953	36.44780622
2015	51,312,621	66,470,252	194,680,971	77.19636899	26.35728635
2016	44,267,063	54,409,270	196,924,141	81.35941357	22.4792464
2017	65,071,929	77,335,955	221,665,709	84.14188329	29.35588427
2018	95,619,820	106,569,834	268,918,844	89.7250342	35.5571289
2019	99,216,318	107,566,995	281,484,644	92.23676649	35.24750643
2020	54,448,514	63,199,689	201,249,143	86.15313598	27.05527745
2021	95,270,298	109,081,464	301,439,533	87.33866828	31.60511067
المعدل				89.69361236	34.14829029

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على (الكواز،2018: 210)

ما يلاحظ من خلال الجدول الايرادات الريعية النفطية للمدة (2011-2021) وصلت مقدارها الاعلى (116,597,076) مليون دينار سنة (2012) ، بينما كانت أدنى قيمه لها (44,267,063) مليون دينار سنة (2016) ، وبشكل عام كانت معدل نسبة الايرادات النفطية للايرادات العامة والتي بلغت (89.6%) وتدل هذه النسبة ان الاقتصاد العراقي متكئ بنسبة كبيرة جدا على الايراد النفطي في تمويل نفقاته العامة دون الاستفادة منها في مجالات الاستثمار اما فيما يخص معدل نسبة الايرادات النفطية من الناتج المحلي الاجمالي فسجلت (34.1%) وهي نسبة عالية مقارنة بالنسبة لدى الدول المتقدمة .
يتضح مما سبق ان الاقتصاد العراقي متكئ تماما على القطاع النفطي في تكوين ايراداته العامة وتمويل نفقاته، وكذلك في تكوين ناتجه المحلي الإجمالي. وعليه اتباع سياسة تقنية الانفاق العام للتحكم بالموارد المالية المتحصلة بعقلانية وحكمة بالاضافة للرقابة .

ب- مؤشر الايرادات الضريبية تعد الإيرادات الضريبية مؤشر للحصول المالي وتعد (20%) هي النسبة المقررة من الايرادات الضريبية الى الناتج المحلي الاجمالي في البلدان المتقدمة ، فيتم مقارنة هذه النسبة مع النسبة المتحققة في العراق لمعرفة سياساتها المتبعة ليتم الاستفادة منها في العراق .

جدول (3)الايرادات الضريبية ونسبتها من الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي للمدة (2011- 2021)
في الاقتصاد العراقي المبالغ بالأسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)

السنة	الإيرادات الضريبية	الإيرادات العامة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الايرادات الضريبية /الايرادات العامة (%)	نسبة الايرادات الضريبية/ الناتج المحلي الاجمالي%
2011	1,783,593	103,989,088	217,327,107	1.71517323	0.820695138
2012	2,633,357	119,817,223	254,225,490	2.197811745	1.035835156
2013	2,876,856	113,840,075	273,587,529	2.527103043	1.051530386
2014	1,885,127	97,618,557	266,332,655	1.931115413	0.707809187
2015	2,015,010	66,470,252	194,680,971	3.031446308	1.035031821
2016	3,861,896	54,409,270	196,924,141	7.097864022	1.961108466

2.84133799	8.144041151	221,665,709	77,335,955	6,298,272	2017
2.114471011	5.335666564	268,918,844	106,569,834	5,686,211	2018
1.426198937	3.732121549	281,484,644	107,566,995	4,014,531	2019
2.34445222	27.465527243	201,249,143	63,199,689	4,718,190	2020
1.504859683	4.158581883	301,439,533	109,081,464	4,536,242	2021
1.53121181	6.12149565	**المعدل**			

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على (إسماعيل ،2019 :8) .

عند النظر للجدول يلاحظ ان مقدار الايرادات الضريبية متذبذبة للمدة (2011-2021) وقد سجلت اعلى نسبة سنة (2017) والتي كانت (6,298,272) مليون دينار، بينما بلغ ادنى نسبة سنة (2011) والتي كانت (1,783,593) مليون دينار، وكان معدل نسبتها لإيرادات العامة (6.12149565%) وهي نسبة ضئيلة جدا تبين انخفاض مقدار الايراد الضريبي الداخلة في تكوين الايرادات العامة ولتمويل النفقات العامة، و من ثم عدم توفر الحيز المالي المتأتي من هذا المصدر، اما معدل نسبة اسهام الايرادات الضريبية من الناتج المحلي الإجمالي (1.53121181%) وهي نسبة جدا قليله مقارنة بالنسبة المقررة من قبل البلدان المتقدمة .

وبهذه النتائج يكون من المفترض تفعيل مصدر الإيراد الضريبي للدور الذي يؤديه في تكوين الايرادات العامة وتوفير الحيز المالي والتقليص من حجم الاعتماد على الايراد النفطي.

ت- مؤشر إنتاجية الانفاق العام يمكن تحليل إنتاجية الانفاق العام من خلال معادلتها :

الإنتاجية =MPG التغير في النفقات العامة /التغير في الناتج المحلي الإجمالي

جدول(4)إنتاجية الانفاق العام للمدة (2011-2021) في الاقتصاد العراقي بالاسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)

السنة	التغيير في الانفاق	التغيير في الناتج المحلي الإجمالي	إنتاجية الانفاق العام
2011	12	34	0.36
2012	33	16	1.97
2013	13	7	1.74
2014	5	2-	1.96-
2015	43-	26-	1.62
2016	4-	1	4.10-
2017	12	12	0.99
2018	7	21	0.33
2019	38	4	8.16
2020	31-	28-	1.11
2021	35	49	0.70

الجدول من اعداد الباحثين بالاعتماد على (International monetary fund 2011-2021) .

من خلال الجدول يتضح ان إنتاجية الانفاق العام موجبة (أكبر من الصفر) أي ان زيادة الانفاق العام يؤدي لزيادة في الناتج المحلي الاجمالي لاغلب سنوات المدة (2011-2021) وهذه الزيادة في الانفاق العام ادت الى زيادة موجبة لكن اقل في الناتج المحلي الاجمالي، ماعدا سنة (2014، 2016) اذ كانت الانتاجية سالبة وذلك لاحداث اقتصادية عالمية او محلية متمثلة بالتدهور وسوء الاوضاع التي أعقبت سقوط النظام السياسي(2003) وأزمة انخفاض أسعار النفط وهجمات داعش الارهابي، حيث بلغت اعلى إنتاجية (8.16) مليون دينار سنة (2019) ، بينما بلغت أدنى إنتاجية (-4.10) مليون دينار سنة (2016).

ث- مؤشر النفقات العامة الى الايرادات العامة في هذا المؤشر تم دمج قاعدة النفقات العامة مع قاعدة الايرادات العامة، ليتم تفسير الضبط المالي من زاوية هل التوليفة المثلى متحققة بين النفقات العامة والايرادات العامة ضمن الموازنة العامة بحيث تغطي الايرادات العامة كامل النفقات العامة .

جدول (5)نسبة النفقات العامة الى الايرادات العامة للمدة (2011-2021) في الاقتصاد العراقي المبالغ بالاسعار الجارية والعملة المحلية (مليون دينار)

السنة	النفقات العامة	الإيرادات العامة	نسبة النفقات العامة /الإيرادات العامة %
2011	78,757,665	103,989,088	76
2012	105,139,574	119,817,223	88
2013	119,127,555	113,840,075	105
2014	125,321,075	97,618,557	128
2015	70,397,515	66,470,252	106
2016	67,067,437	54,409,270	123
2017	75,490,115	77,335,955	98
2018	80,873,189	106,569,834	76
2019	111,723,523	107,566,995	104
2020	76,082,442	63,199,689	120
2021	102,849,659	109,081,464	94

من اعداد الباحثين بالاعتماد على (احمد ،2018: 104)

يبين الجدول نسبة النفقات العامة الى الايرادات العامة، فكان الضبط المالي يتراوح بين التحقق وعدمه خلال سنوات السلسلة الزمنية نتيجة لقدرة الايرادات العامة على تغطية كامل النفقات العامة من عدم القدرة، ومع عدم القدرة يتم اللجوء لتمويل هذه النفقات بطرق معينة من ضمنها الديون العامة، وبالرجوع للجدول فكانت اعلى نسبة نفقات عامة الى إيرادات عامة متحققة سنة (2014) والبالغة (128%) أي تمويل النفقات بكامل الايرادات مع الحاجة لتمويل إضافي بنسبة (28%) والسبب لهذه النفقات في هذه السنة هي هجمات عصابات داعش وما احتاجته الدولة من تجهيزات عسكرية اما ادنى نسبة تحققت خلال السلسلة الزمنية كانت سنة (2011-2018) وهي (76%) ومع هكذا نسب يكون الفائض المتحقق من الايرادات العامة تقريبا(30%) والذي لابد من استثماره الاستثمارالامثل لمواجهة متطلبات سنوات أخرى كسنة (2014). تم اثبات فرضية البحث تساعد تقنيه الانفاق العام بتخفيض العجز في الموازنة العامة للعراق .

الاستنتاجات

1- تحقق تقنية الانفاق العام تقليل بالإسراف وتعمل على الحد من العجز بالموازنة العامة.
2- تؤدي تقنية الانفاق العام الى مساعدة الإيرادات العامة للدولة.
3- تقنية الانفاق العام ليس مجرد صرف أموال والحصول على خدمات فقط انما تحقق المنفعة الاجتماعية والمردود الاقتصادي من هذه المنفعة.
4- تقنية الانفاق العام تجعل الحكومة تسير في الطريق الصحيح في الانفاق ولا سيما الانفاق الاستثماري.
5- تحتاج الحكومة اتباع سبل أكثر فعالية وكفاءة لتحسين الإيرادات العامة.
6- ضرورة الحكومة توسيع القاعدة الضريبية عوضا عن ارتفاع الاسعار الضريبية.
7- تعتبر الموازنة العامة الأداة الفعالة لمعالجة الاثار الناجمة عن الكساد والتضخم.

التوصيات

1- ضرورة توجه الحكومة بتطبيق تقنية الانفاق لتقليل الاسراف والحد من العجز بالموازنة العامة.
2- ضرورة العمل على محاربة كل أنواع الاسراف والتبذبير والهدر بالمال العام.
3- التطبيق الفعلي والاستمرار بتطبيق تقنية الانفاق وليس فقط في أوقات الازمات لما له من مردودات إيجابية للدولة.

المصادر العربية

1. محمود، بتول يونس صبيح، "امكانية التحول من موازنة البنود الى موازنة الأداء في تحقيق كفاءة الاداء"، بحث تطبيقي في وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة، مجلة العلوم المالية والمحاسبية - 2852- 2709 ISSN- المجلد الثاني - العدد الخامس – آذار 2022.
2. ناصر، سالم عواد هادي، "دور ادوات السياسة المالية لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة على وفق شروط النقد الدولي"، مجلة دراسات محاسبية ومالية (JAFS) المجلد 14 العدد 48 سنة 2019 م.
3. اللوزي، سليمان " تحليل الموازنة العامة للمملكة الأردنية الهاشمية من عام2005-2015" مجلة البلقاء للبحوث والدراسات العدد2 المجلد21 سنة 2018.
4. الحلو،علاء الدين غازي محمد،"مدى توافرمقومات تطبيق موازنة البرامج والاداء في الجامعات الحكومية في فلسطين رسالة (ماجستير) غزة،2017.
5. سدخان، " الموازنة الصفرية ومقومات نجاحها في العراق"مجلة العلوم القانونية/ كلية القانون - جامعة بغداد / العدد الخاص لبحوث مؤتمر فرع القانون العام المنعقد تحت عنوان"الاصلاح الدستوري والمؤسساتي الواقع والمأمول " للمدة 13-14-11-2018.
6. علي، ثريا عبد الرحيم ،علي، عباس ناصر" اجراءات السياستين النقدية والمالية في معالجة عجزالعامة في العراق للمدة من 1990-2016 مجلة الإدارة والاقتصاد - المجلد 4 - عدد 117لسنة 2017.
7. سلطان، أياد شاكر، محمد، ريباز محمد حسين "أمكانية تطبيق موازنة البرامج والاداء ودورها في ترشيد الأنفاق الحكومي" دراسة ميدانية في عينة من الدوائر الحكومية في أقليم كردستان، العدد 4 المجلد 15 لسنة 2018.
8. العريني، بياء الدين احمد، 2007 "اطار مقترح لتطبيق الاساس الصفري في اعداد موازنة الجامعات والكليات المتوسطة في قطاع غزة" رسالة ماجستير كلية التجارة _ قسم المحاسبة والتموين - الجامعة الاسلامية غزة.
9. الجوزي, فتيحة " الاستفادة من الاتجاهات العالمية في مجال الموازنة العامة للدولة في إصلاح نظام الموازنة بالجزائر" أطروحة دكتوراه - تخصص نقو د ومالية- جامعة الجزائر, 2014.
10. الموازنة بالجزائر" أطروحة دكتوراه – تخصص نقو د ومالية- جامعة الجزائر, 2014
11. الكواز، سعد محمود، عبد الرزاق عزيز حسين، " الدولة الريعية والاقتصاد الريعي بين إشكالية المفهوم وتنويع الخصائص"، المجلة الاكاديمية لجامعة نوروز، إقليم كردستان العراق، المجلد 6، العدد 2 .
12. طارق إسماعيل، "كفاءة التحصيل الضريبي في الدول العربية"، الدائرة الاقتصادية، صندوق النقد العربي، دراسات اقتصادية، العدد 52، الامارات العربية المتحدة، أبو ظبي، 2019، ص8 .
13. محمد شهاب احمد، "القواعد المالية بين متطلبات الانضباط والواقع المالي في العراق للمدة (2000-2023)، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد62 ، 2018.

المصادر الاجنبية

1. Akinsola, F. A., & Odhiambo, N. M. (2017). Inflation and economic growth: A review of the international literature.
2. Alhusseinawi, L., Ashrafzade, I., & Aldhash, S. (2018). Diversification of sources of funding for the general budget, its concept and dimensions in the Gulf countries. *LUMEN Proceedings*, *3*, 21-36.
3. al-Rubaie, Q. L. A., & Ahmed, A. S. (2023). Measuring and analyzing the repercussions of public debt in financing the general budget deficit for the Iraqi economy after 2003 using the (Eviews) program. *Materials Today: Proceedings*, *80*, 3144-3154.
4. Fettouche, F. (2023). -The effect of government subsidies on Algeria's general budget deficit during (2000-2020)-analytical measurement study. *المجلة الدولية للاداء الاقتصادي*, *6*(1), 21-36.
5. Latfe, A. (2017). The comparison between the budget of the European Union and the budget of Iraq. *Junior Scientific Researcher*, *3*(2), 78-87.
6. Mandl, U., Dierx, A., & Ilzkovitz, F. (2008). *The effectiveness and efficiency of public spending* (No. 301). Directorate General Economic and Financial Affairs (DG ECFIN), European Commission.
7. Teera, J. M., & Hudson, J. (2004). Tax performance: a comparative study. *Journal of international development*, *16*(6), 785-802.
8. Yasin, M. (2011). Public spending and economic growth: empirical investigation of Sub-Saharan Africa. *Southwestern Economic Review*, *30*, 59-68.
9. Zhang, D., Mohsin, M., Rasheed, A. K., Chang, Y., & Taghizadeh-Hesary, F. (2021). Public spending and green economic growth in BRI region: mediating role of green finance. *Energy Policy*, *153*, 112256.
10. International monetary fund (IMF) Country Reports, Norway: Article IV Consultation – Press Release, and Staff Report, (2011:2021).